

تحرك عاجل

طلاب من طائفة "الأويغور" مهددون بخطر الإعادة قسراً إلى الصين

أفادت تقارير إعلامية بأن حوالي 150 شخصاً من طائفة "الأويغور" قد اعتُقلوا في مصر، وأنهم مهددون حالياً بخطر الإعادة القسرية الوشيكة إلى الصين، إن لم يكونوا قد أُعيدوا فعلاً. وفي حالة عودة هؤلاء الأشخاص فسوف يكونون عرضةً لمخاطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

في يوم الخميس 6 يوليو/تموز 2017، نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤولين مصريين في قطاع الطيران قولهم إن ما لا يقل عن 12 من طائفة "الأويغور" قد تم ترحيلهم من القاهرة إلى مدينة غوانزو في الصين على متن طائرة تابعة لشركة "مصر للطيران"، وإن هناك 22 آخرين من طائفة "الأويغور" رهن الاحتجاز حالياً تمهيداً لترحيلهم الوشيك. وجميع هؤلاء "الأويغور" طلاب في جامعة الأزهر بالقاهرة.

ولا يزال من غير الواضح حتى الآن نطاق عمليات الاعتقال. وقد صرح "مشروع حقوق الإنسان للأويغور" لمنظمة العفو الدولية بأن السلطات المصرية تحتجز ما لا يقل عن 150 من طلاب "الأويغور"، ومن بينهم 70 رهن الاحتجاز في السفارة الصينية بالقاهرة، حيث استجوبهم مسؤولون أمنيون صينيون وأجبروهم على التوقيع على وثائق تفيد بأنهم أعضاء في "الحزب الإسلامي التركستاني"، حسبما ورد. وعلمت منظمة العفو الدولية من مصدر مقرب من "الأويغور" المقيمين في مصر بأن مضايقة الطلاب "الأويغور" بدأت منذ ثلاثة شهور، عندما قبضت السلطات الصينية على أقارب عدد من الطلاب الذين يدرسون في مصر، وطلبت من الطلاب "الأويغور" في مصر العودة إلى الصين في موعد أقصاه 20 مايو/أيار 2017. وادعى المصدر أن بعض الطلاب الذين عادوا قد تعرضوا للتعذيب وحُكم على بعضهم بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة "نشر التطرف".

وجاء ذلك بعد أن ذكرت "إذاعة آسيا الحرة"، في مايو/أيار 2017، أن السلطات الصينية في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم قد بدأت في انتهاج سياسة تقضي بإجبار جميع الطلاب "الأويغور" الذين يدرسون بالخارج على العودة إلى المنطقة. وأفادت "إذاعة آسيا الحرة" أن السلطات في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم تحتجز أقارب بعض الطلاب "الأويغور" المقيمين في الخارج في محاولة لإجبارهم على العودة. وفي الوقت الحالي، تخوض السلطات في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم ما

تطلق عليه في وسائل الإعلام الحكومية اسم "حرب الشعب ضد الإرهاب". ويحتمل أن يكون أبناء "الأويغور" من منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم عرضةً لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في حالة إعادتهم قسراً إلى الصين. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات لطالبي لجوء من "الأويغور" أُعيدوا قسراً إلى الصين، واعتُقلوا بعد عودتهم، وورد أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وحُكم على بعضهم بالإعدام ونُفذ فيهم الحكم.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- التعبير عن القلق العميق بشأن إعادة 12 من "الأويغور" إلى الصين، حيث يمكن أن يصبحوا عرضةً لمخاطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاحتجاز التعسفي، والاضطهاد، والمحاكمات الجائرة؛
- حث السلطات المصرية على أن تضمن إتاحة فرص فعّالة لجميع الأشخاص "الأويغور" المقبوض عليهم لطلب اللجوء، ولمراجعة حالة كل منهم على حدة، وللاشراف القضائي على احتجازهم وإبعادهم التعسفي المُزعم؛
- الاستفسار عن طبيعة التأكيدات التي حصلت عليها السلطات المصرية من نظيرتها الصينية بأن الأشخاص "الأويغور" لن يتعرضوا للاحتجاز التعسفي أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان بعد عودتهم، والاستفسار عن كيفية وفاء السلطات المصرية بالتزاماتها بضمان استمرار المعلومات والمراقبة المستقلة الفعّالة لوضع أولئك الأشخاص بعد عودتهم.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 18 أغسطس/آب 2017 إلى كل من:

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

وُثِرسل نسخ من المناشذات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفارة/ ليلي بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشذات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشذات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

طلاب من طائفة "الأويغور" مهددون بخطر الإعادة قسراً إلى الصين

معلومات إضافية

ذكرت "إذاعة آسيا الحرة" أن السلطات الصينية بدأت في إجبار الطلاب "الأويغور" المسجلين في جامعات خارج البلاد على العودة للصين. وصرحت بعض المصادر لهذه الإذاعة بأنه لم ترد أية أنباء عن الطلاب الذين أُعيدوا للصين منذ عودتهم. وأفادت تقارير إعلامية بأن الحكومة الصينية صادرت أيضاً جوازات سفر "الأويغور"، في محاولة أخرى للتحكم في تنقلاتهم.

و"الأويغور" هم أقلية عرقية مسلمة تتركز بالأساس منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم في الصين. ومنذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح أبناء "الأويغور" هدفاً لانتهاكات منظمة ومكثفة لحقوق الإنسان، من بينها الاحتجاز والسجن بصورة تعسفية، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والقيود المشددة على الحرية الدينية وكذلك على الحقوق الثقافية والاجتماعية. وتقرض السلطات المحلية قيوداً مشددة على ممارسة الشعائر الدينية، بما في ذلك منع جميع الموظفين الحكوميين والأطفال دون سن الثامنة عشرة من أداء الشعائر الدينية في المساجد. وتحد سياسات الحكومة الصينية من استعمال اللغة الأويغورية، كما تفرض قيوداً مشددة على حرية العقيدة، وتشجع على تدفق المهاجرين من جماعة "هان" العرقية إلى المنطقة بشكل مستمر.

وقد استمرت انتهاكات الحقوق الإنسانية للـ"الأويغور" على مدى عقود عديدة، ولكنها تصاعدت خلال السنوات الأخيرة. ففي أعقاب الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر/أيلول 2001، استغلت السلطات الصينية "الحرب على الإرهاب" لتبرير تكثيف القمع ضد "الأويغور". ومنذ ذلك الحين، عملت السلطات على تصوير مظاهر السخط في أوساط "الأويغور" باعتبارها جزءاً من الإرهاب الدولي، وكثيراً ما فسرت أشكال التعبير عن الهوية الثقافية للـ"الأويغور"، والتي لا تقرها الدولة، باعتبارها دليلاً على المسلك "الانفصالي".

وفي مايو/أيار 2014، بدأت السلطات حملة "الضرب بشدة" في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم، وذلك لمدة عام، وبموجبها أعطى المسؤولون الأولوية لحملة القبض السريعة، وللمحاكمات العاجلة، والأحكام الجماعية. ودعت الحكومة إلى مزيد من "التعاون" بين سلطات الادعاء والمحاكم، مما أثار مخاوف إضافية من أن الأشخاص المتهمين لن يحصلوا على محاكمات عادلة. وتم تمديد حملة "الضرب بشدة" على مدى الأعوام التالية، وزادت السلطات بشكل كبير من الإنفاق على الشرطة وقوات الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وفي ظل هذه الظروف، قرر كثيرون من أبناء "الأويغور" الفرار من البلاد. وردت السلطات بمضايقة أقارب أولئك الذين فروا في محاولة للضغط عليهم وإجبارهم على العودة، كما زادت

من مساعيها للحد من الأنشطة السياسية وأنشطة حقوق الإنسان للنشطاء "الأويغور" في البلدان الأخرى. وأدى هذا كله إلى تزايد المخاوف في أوساط "الأويغور" المقيمين في الخارج، بما في ذلك طالبو اللجوء واللاجئون، من إعادتهم قسراً إلى الصين. وفي غضون السنوات الأخيرة، أُعيد قسراً عشرات من طالبي اللجوء "الأويغور" من دول في جنوب شرق آسيا ووسط آسيا إلى الصين.

ففي ديسمبر/كانون الأول 2009، على سبيل المثال، أعادت السلطات الكمبودية قسراً 20 من طالبي اللجوء "الأويغور". وأفادت الأنباء أنه حُكم على خمسة من هؤلاء بالسجن مدى الحياة، بينما حُكم على ثمانية آخرين بالسجن لمدد تتراوح بين 16 و 20 سنة، وذلك إثر محاكمات في جلسات مغلقة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أعادت السلطات الماليزية قسراً ستة من "الأويغور" كانت طلباتهم للجوء لا تزال منظورة أمام "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتحدة. وكان من الصعب التأكد من المعلومات عن وضع الأشخاص الذين أُعيدوا. وفي يوليو/تموز 2015، أعادت تايلند 109 من "الأويغور" إلى الصين في أعقاب ضغوط دبلوماسية من الصين.

ويُذكر أن مصر دولة طرف في "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين" الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن ثم فهي ملزمة بعدم إبعاد أو إعادة أي شخص إلى مناطق قد تتعرض فيها حياتهم أو حرياتهم للتهديد بسبب الجنس، أو الديانة، أو القومية، أو الانتماء إلى فئات اجتماعية معينة، أو الآراء السياسية.

الأسماء: مجموعة

النوع: ذكور وإناث

التاريخ: 7 يوليو/تموز 2017

مصر

رقم الوثيقة: MDE 12/6681/2017

تحرك عاجل رقم: UA: 168/17